وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

الجرائم ذات الطابع الدولي والاستقرار في النظام الدولي بعد العام 2001 : نماذج مختارة

رسالة ماجستير تقدم بها الطالب

علي جبار خلف

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية – العلاقات الدولية

أشراف

الاستاذ الدكتور
محمد ياس خضير

1443 هـ 2021 م

j

﴿وَفوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

صدق الله العلي العظيم
سورة يوسف الآية 76

إهـــداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آل بيته وصحبه ومن أتبعه بالحق ووالاه، الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع، وأمدني بالصبر والعزيمة.

أهدي بحثي هذا إلى وجه الله تعالى، ورسوله الكريم، وآل بيته الطيبين الطاهرين، وإلى أعز وأغلى الناس والدايً الكريمين.

وإلى كلِّ من قدم لي يد المساعدة... وإلى كل من له حق علينا...

شكر وعرفان

إنه لمن دواعي الشرف العظيم عندي أن أتوجه بعبارات الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد ياس خضير على كلِّ ما بذله من جهد، وما أولاه من أهتمام طيلة مدة إشرافه لي على إنجاز هذا البحث.

وأوجه شكري وتقديري الخالص إلى أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم أدناه، لما أبدوه من توجيهات ونصائح جليلة مثلت لي مناراً يستضاء به، وكذلك أتقدم بالشكر والامتنان إلى الدكتور الأستاذ وليد خالد عطية لما أبداه من مساعدة في ترجمة النصوص الأجنبية " الإنكليزية والفرنسية "، والشكر موصول لكل من ساند وعاضد وأمدني النصح والتوجيه .

الأستاذ الدكتور علي هادي حميد الشكراوي رئيسا

الأستاذ الدكتور عباس سعدون رفعت عضو

الأستاذ الدكتور سلمان علي حسين عضو

على ما وجهوه لي من ملاحظات قيمة.

الباحث

المستخلص .

تأتي أهمية الدراسة من اعتبارات عدّة، فموضوع الجرائم ذات الطابع الدولي (الجرائم الدولية) وعلاقتها باستقرار النظام الدولي موضوع هام وحيوي من الناحية العلمية، فالاستقرار في النظام الدولي يتأثر باعتبارات عدّة، ويُعد الغاية النهائية للمجتمع الدولي.

وإنَّ هذه الدراسة تهتم بدراسة جرائم ذات أثر بالغ، ولها علاقة مباشره بالاستقرار في النظام الدولي، فالدراسة تهتم بأحداث 11 أيلول 2001 وجريمة اغتيال رفيق الحريري عام 2005، وجريمة مطار بغداد الدولي 2020.

وإنَّ مسببات عدم الاستقرار في النظام الدولي عدّة وكثيرة، فاللااستقرار في النظام الدولي هو سمة بحد ذاته، وهو حال تلجأ لها الدول لتنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها، فالفوضى أو اللاإستقرار هو السمة السائدة في النظام الدولي نتيجة التعارض في المصالح بين الدول الفاعلة .

وإنَّ الجرائم التي حصلت في النظام الدولي منذ عام 2001 أثبتت أن هناك علاقة طردية واضحة المعالم بين الجرائم ذات الطابع الدولي والاستقرار في النظام الدولي، فكلما أزدادت تلك الجرائم من حيث العدد والنوع والتأثير، أنعكس سلباً على طبيعة الاستقرار في النظام الدولي، وزادت حالة عدم الاستقرار في ذلك النظام والعكسُ صحيح.

أستخدمت الدراسة لتحليل ودراسة الجرائم ذات الطابع الدولي والاستقرار في النظام الدولي منذ عام 2001، فقد استعملت المنهج الاستقرائي الذي يبحث، ويحلل الظاهرة إنطلاقا من الجزء إلى الكل، وكذلك أستُخدم المنهج الأستنباطي في الفصل الأخير من الدراسة للأنتقال من العام إلى الخاص، فضلاً عن ذلك فأن الدراسة أستخدمت مناهج مساعدة أخرى (مداخل بحثية)، منها المنهج التأريخي القانوني الوصفي والأستشرافي لدراسة الموضوع .

أمّا هيكلية الدراسة فكانت وصفيه، إذ توزعت على: المقدمة وثلاثة فصول فضلاً عن الخاتمة، إذ يبحث الفصل الأول ما هية الجرائم الدولية وأركانها وصورها، ويتوزع على مبحثين، أمّا الفصل الثاني فيدرس علاقة الاستقرار بطبيعة النظام الدولي، ويتضمن مبحثين، والفصل الثالث بحث في تداعيات الجرائم الدولية على إستقرار النظام الدولي بعد العام 2001، نماذج مختارة، وتفرع إلى ثلاثة مباحث.

وأستنتجت الدراسة أن الجرائم الدولية سلوك يستهدف مصالح محمية بموجب القانون الجنائي الدولي، تقوم به الدول أو الأفراد لتحقيق أهداف وغايات تتعلق بالمصالح القومية لتلك الدول، او لأولئك

الأشخاص، وأن الجرائم الدولية تتميز عن غيرها من الجرائم بتوافر الركن المادي ، وإنّ تلك الجرائم، هي سلوك يكون في الغالب غير معلن تقوم به أجهزه أستخباراتية تابعة لدول ضد دول أخرى .

وإنّ الاستقرار مفهوم يرتبط بتحقيق الدول "النظام السياسي القائم" لمجموعة من واجباتها ووظائفها الأساسية التي منها توفير الاحتياجات الاساسية للمجتمع، وتوفير البيئة الآمنة، مما يحقق ألازدهار الاقتصادي والاجتماعي، وخلق بيئة ملائمة لتماسك النسيج الاجتماعي فيها، فضلاً عن عدم الأنغماس بالمشاكل في محيطها.

وإنّ للاستقرار علاقة طردية بالجرائم ذات الطابع الدولي، التي تقوم بها الدول أو الفواعل من غير الدول ، وإنّها لا تؤسس إلى أستمرار ظاهرة عدم الاستقرار، فهي بأفعالها التي قامت بها تؤدي إلى تحقيق تعاون وإجماع دولي لمواجهتها، مثال ذلك الجرائم التي تقوم بها القاعدة والجرائم التي قامت بها داعش وغيرها .

ويرتبط الاستقرار في النظام الدولي بطبيعة النظام الدولي السائد، إذ يمكن القول إنَّ النظام الدولي ثنائي القطبية والنظام الدولي متعدد الأقطاب هما أفضل الأنظمة لتحقيق حالة الاستقرار النسبي، أمّا النظام الدولي أحادي القطبية، فقد أثبت بأنَه من أكثر الأنظمة سبباً في حدوث عدم الاستقرار نتيجة هيمنة طرف واحد على مسارات وتفاعلات النظام الدولي، مما يدفع القوى الأخرى لمنافسته .

وتوصلت الدراسة إلى أن اتجاهات المستقبل تشير إلى أن الجرائم ذات الطابع الدولي ستستمر كأحد وسائل الدول غير المشروعة، وتلجأ اليها الدول أو الفواعل الأخرى عندما تفشل في بقية الوسائل، لتنفيذ أهدافها وتحقيق مصالحها، وأن الاستقرار في النظام الدولي سيتأثر سلبا مع أستمرار، أعتماد الدول ذلك النوع من الوسائل .

وإنّ الجرائم الدولية سلوك تقوم به الدول والقوى العظمى لتحقيق سياسات غير معلنة لتنفيذ إستراتيجياتها، التي تروم تحقيقها بما يحقق مصالحها السياسية والاقتصادية، وفرض وجودها وهيمنتها في مختلف المناطق الجديدة في العالم.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة .	1
الفصل الأول : الجرائم الدولية: المفهوم ، الانواع .	5
المبحث الأول : مفهوم الجرائم الدولية وأركانها .	7
المطلب الأول : الجرائم الدولية وتمييزها عن غيرها من الجرائم .	7
المطلب الثاني : أركان الجرائم الدولية .	18
المبحث الثاني : أنواع الجرائم الدولية.	33
المطلب الأول : جرائم الإبادة الجماعية.	34
المطلب الثاني : الجرائم ضد الإنسانية .	41
المطلب الثالث : جرائم الحرب .	47
المطلب الرابع : جرائم العدوان .	52
الفصل الثاني: علاقة الاستقرار بطبيعة النظام الدولي .	61
المبحث الأول : مفهوم الاستقرار والنظام الدولي .	63
المطلب الأول : تعريف الاستقرار وأشكاله .	63
المطلب الثاني : مفهوم النظام الدولي .	75
المبحث الثاني : العلاقة الجدلية بين الاستقرار والنظام الدولي .	93
المطلب الأول : النظام المتعدد والثنائي والاستقرار في النظام الدولي .	93
المطلب الثاني : النظام الأحادي والتخصصية القطبية والاستقرار في النظام الدولي .	98
الفصل الثالث : تداعيات الجرائم الدولية على إستقرار النظام الدولي بعد العام 2001 : نماذج تطبيقية مختارة .	114
المبحث الأول: تداعيات الجرائم الدولية على الاستقرار في المستوى الدولي.	116
المطلب الأول : جريمة 11 أيلول وتداعياتها على المستوى الدولي .	116

العنوان	الصفحة
المطلب الثاني : تداعيات جريمة 11-9-2001 على الاستقرار في النظام الدولي .	125
المبحث الثاني : الجرائم الدولية وتداعياتها على الاستقرار في المستوى الإقليمي والمحلي .	138
المطلب الأول : الجرائم الدولية وتداعياتها على المستوى الإقليمي .	138
المطلب الثاني : الجرائم الدولية وتداعياتها على المستوى المحلي .	150
المبحث الثالث: مستقبل الاستقرار في النظام الدولي في ظل الجرائم الدولية .	163
المطلب الأول : مشهد زيادة الجرائم وتراجع الاستقرار في النظام الدولي .	163
المطلب الثاني : مشهد تراجع الجرائم وأزدياد الاستقرار .	171
الخاتمة .	176
قائمة المصادر .	180

قائمة الجداول

ت	العنوان	الصفحة
1	جدول النفقات العسكرية ودول مختارة (1989–2018) .	105
2	جدول القوات النووية العالمية ، كانون الثاني (2019) .	107
3	جدول يبين انفاق الدول الخمسة عشر الاكثر انفاقا على التسلح للمدة ما بين (2009–2018).	120
4	جدول استيراد الرئيسية بحسب المناطق المؤشرة إزاء كل منها للفترة من (2008– 2018) .	163

المقدمة .

يعمل المختصون في مجال العلاقات الدولية والقانون الدولي على توفير بيئة آمنة يسودها الأمن والاستقرار، إذ أن العلاقات الدولية تتسم في هذا العصر بالتعقيد والتركيب والتطور المستمر الذي تعتريه الحروب والجرائم الدولية والصراعات على التكنولوجيا ومصادر الطاقة، وتوسيع مناطق الهيمنة والنفوذ، وتفاقم المشاكل وإنتشار العمليات الإجرامية والإرهابية في جميع أنحاء العالم.

فمنذ الخليقة والنفس البشرية أمتلكت نوازع الخير والشر، فضلاً عن حب السيطرة على الغير، ولعل نوازع الشر وحب السيطرة دفعت النفس البشرية لارتكاب أفعال يمكن أن توصف بانها جرائم ضد الغير، تمثلت في جرائم شهد العالم أشكالاً مختلفة منها، وأخرى لم تدرج حتى الآن ضمن مسمى الجرائم ذات الطابع الدولي، على الرغم من حجم تداعياتها على أمن واستقرار المجتمع الدولي، الذي أنيطت به حماية البشرية والحفاظ على أمنها واستقرارها كأولوية قصوى.

تُعد الجرائم ذات الطابع الدولي "الجرائم الدولية" تعديا وأنتهاكاً لمصالح المجتمع الدولي، وتؤثر سلبا في استقرار وطبيعة العلاقات الدولية التي تسود ذلك المجتمع، ويُعد السلم والأمن العالميان وحماية حقوق الإنسان غاية ترنو له المجتمعات لما له من تأثير في الاستقرار في تلك المجتمعات، فيُعد السلام والاستقرار أهم المصالح اللازمة وضرورة قصوى لإستمرار الحياة فيها، حتى يسود الأمن والاستقرار والطمأنينة في النظام الدولي.

أهمية الدراسة .

تأتي أهمية الدراسة من اعتبارات عدّة، فموضوع الجرائم ذات الطابع الدولي (الجرائم الدولية) وعلاقتها باستقرار النظام الدولي موضوع مهم وحيوي من الناحية العلمية، فالاستقرار في النظام الدولي يتأثر باعتبارات كثيرة، والغاية النهائية للمجتمع الدولي.

وإنَّ الدول تسعى إلى تحقيق الاستقرار ضماناً لمصالحها واستقرار أوضاعها الداخلية، ولعل هذا السلوك الذي تسعى إليه الدول لم يأتِ عن فراغ، بل جاء من التطبيق العملي الذي يُثبت أن لا أزدهار بدون الاستقرار، إلا انه وفي الوقت ذاته تسعى بعض الدول إلى استخدام وسائل أخرى في تنفيذ سياساتها الخارجية، وهذه الوسائل تصنف ضمن الوسائل "غير المشروعة" في تحقيق المصالح، و"غير المشروعة"

تعني أنّها لا تنسجم مع قواعد القانون الدولي، وتهدد الأمن والسلم الدوليين، ولعل من ضمن هذه الوسائل الأفعال التي تلجأ إليها الدول، هي جرائم قتل الأهداف المعادية تحقيقا لمصالحها، ولأنّ الأخير ليس جديداً في العلاقات الدولية، لهذا أرتبطت دوما بحالة الاستقرار وعدمه .

وعليه فإنّ الأهمية العلمية للموضوع تكمن في محاولة البحث في تلك العلاقة الأزلية المركبة بين سلوك الدول غير المستقر (الجرائم الدولية) والاستقرار في النظام الدولي، وتكمن أهمية الدراسة أيضا في اعتبارات أخرى.

تهتم هذه الدراسة بدراسة جرائم ذات أثر بالغ ولها علاقة مباشرة بالاستقرار في النظام الدولي، فالدراسة تهتم بأحداث 11 أيلول 2001، وجريمة اغتيال رفيق الحريري عام 2005، وجريمة مطار بغداد الدولي عام 2020، وتلك الأحداث والجرائم جميعها تركت أثراً بالغاً في العلاقات الدولية، وأثراً سلبياً في الاستقرار في النظام الدولي، فضلاً عن الأنظمة الإقليمية الفرعية، لهذا فان الدراسة لم تنحصر بإقليم واحد، وإنما شملت من حيث الأهمية المكانية مناطق وأقاليم مختلفة، وإنّ أهمية الدراسة تأتي من كونها تعالج قضايا جديدة لا سيما جريمة مطار بغداد الدولي.

إشكاليه الدراسة .

تحاول الدراسة البحث في الإشكالية الآتية:

إنّ مسببات عدم الاستقرار في النظام الدولي كثيرة ومتنوعة، فاللااستقرار في النظام الدولي هو سمة بحد ذاته، وهو حالة تلجأ لها الدول لتنفيذ سياساتها وأهدافها، فالفوضى أو اللااستقرار هو السمة السائدة في النظام الدولي نتيجة التعارض في المصالح بين الدول الفاعلة، ويمكن عد الجرائم الدولية بإنّها أحد تلك السياسات والأفعال، التي تلجأ لها الدول لتنفيذ سياساتها، عند عدم نجاح الوسائل الأخرى، لهذا أضحى إنتهاك سيادة الدول وإرتكاب جرائم كبرى تهديداً الاستقرار النظام الدولي الحالي، وسمة من سمات النظام الدولي الحالي.

وعليه فإنّ المعضلة البحثية لموضوع بحثنا تحاول الإجابة عن التساؤل المركزي الآتي :

ما العلاقة بين الجرائم ذات الطابع الدولي والاستقرار في النظام الدولي؟ وهل لتلك الجرائم علاقة بالاستقرار الدولي أم لا ؟ فضلاً عن الاسئلة الأخرى، ويتفرع من هذه الإشكالية مجموعه من التساؤلات التي في مقدمتها الآتي :

1- ما مفهوم الجرائم الدولية ؟

2- ما أنواع الجرائم الدولية ؟

3- ما مفهوم النظام الدولي ؟

4- ما مفهوم الاستقرار في النظام الدولي ؟

5- ما طبيعة علاقة النظام الدولي بالاستقرار ؟

6- كيف أثرت إحداث 11 أيلول 2001 في طبيعة النظام الدولي ؟

7- كيف أثرت جريمة اغتيال رفيق الحريري في النظام الإقليمي الدولي ؟

8- كيف أثرت جريمة مطار بغداد في استقرار النظام الدولي ؟

9- ما مستقبل الاستقرار في النظام الدولي في ظل الجرائم الدولية ؟

فرضية البحث.

تحاول الدراسة إثبات الفرضية الآتية :

إنّ الجرائم التي حصلت في النظام الدولي منذ عام 2001 أثبتت أن هناك علاقة واضحة المعالم بين الجرائم ذات الطابع الدولي والاستقرار في النظام الدولي، وعليه فإنّ فرضية الدراسة تتمحور حول الآتي :

يرتبط الاستقرار في النظام الدولي بعلاقة طردية مع الجرائم ذات الطابع الدولي، فكلما أزدادت تلك الجرائم من حيث العدد، والنوع والتأثير أنعكس سلباً على طبيعة الاستقرار في النظام الدولي، وزادت حالة عدم الاستقرار في ذلك النظام والعكسُ صحيح .

مناهج الدراسة.

استعملت الدراسة لتحليل ودراسة الجرائم ذات الطابع الدولي والاستقرار في النظام الدولي منذ عام 2001، فقد استعملت المنهج الاستقرائي، الذي يبحث الظاهرة ويحللها إنطلاقا من الجزء إلى الكل، وكذلك أستُخدم المنهج الأستنباطي في الفصل الأخير من الدراسة للأنتقال من العام إلى الخاص، فضلاً

عن ذلك فإنّ الدراسة استعملت مناهج مساعدة أخرى (مداخل بحثية)، منها المنهج التأريخي القانوني الوصفي والأستشرافي لدراسة الموضوع .

هيكلية البحث.

تتوزع هيكلية الدراسة على المقدمة وثلاثة فصول، فضلاً عن الخاتمة، يبحث الفصل الأول ما هية الجرائم الدولية وأركانها وصورها، ويتوزع على مبحثين: يدرس المبحث الأول مفهوم الجرائم الدولية وأركانها، أمّا المبحث الثاني فيبحث أنواع الجرائم الدولية وصورها، أما الفصل الثاني فيتضمن مبحثين: يكون الأول مفهوم الاستقرار والنظام الدولي، أما المبحث الثاني فيبحث في العلاقة الجدلية بين الاستقرار والنظام الدولي، وفي الفصل الثالث تداعيات الجرائم الدولية على استقرار النظام الدولي بعد العام 2001، نماذج مختارة، وقد تفرع على ثلاثة مباحث: يدرس المبحث الأول تداعيات الجرائم الدولية على الاستقرار في المستوى الدولي، ويتضمن المبحث الثاني الجرائم الدولية وتداعياتها على الاستقرار في المستوى الإقليمي والمحلي، ويبحث المبحث الثالث، مستقبل الاستقرار في النظام الدولي في ظل الجرائم الدولية.